



CODESRIA



# CODESRIA

# 13

ḡmḡ

Assemblée générale

General Assembly

Assembleia Geral

الجمع العام الثالث عشر

**L'Afrique et les défis du XXIème siècle**  
**Africa and the Challenges of the Twenty First Century**  
**A África e os desafios do Século XXI**

إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين

**VERSION PROVISOIRE**  
**NE PAS CITER**

*Sidi Mohamed Ould Mohammed Lemine Ould Sidebbe*

**5 - 9 / 12 / 2011**

Rabat Maroc / Morocco

## التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في إفريقيا

بقلم الدكتور: سيدي محمد ولد سيد أب<sup>1</sup>\*

إن الحديث عن التحديات التي تواجه إفريقيا في مجال التحول الديمقراطي لا يمكن أن يكون بعيدا عن تاريخ القارة وعلاقتها بالدول الغربية، سواء خلال فترة الاستعمار، أو بعده، ذلك أن تأثير الاستعمار في دول القارة ونوعية العلاقات التي بقيت قائمة بين المستعمر السابق ومستعمراته يحدد بشكل كبير مستوى الوعي بأهمية الديمقراطية والاستعداد لها، فالدول الإفريقية كانت ومازالت تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات الناتجة عن الاستعمار ومخلفاته سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني... إلخ وترجع الصعوبات التي تعرفها إفريقيا على مستوى التحول الديمقراطي إلى جملة عوامل ترتبط بتأثير الاستعمار، فالقارة الإفريقية شكلت موضوعا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى لفترة طويلة، فقد بدأ الاتصال الأوربي بإفريقيا عن طريق التجار والبعثات التبشيرية منذ القرن 15، حيث وصلت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب إفريقيا، وأنشأ البرتغاليون عددا من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة الذهب والعاج والعبيد. وقد ازدهرت تجارة العبيد في تلك الفترة وشارك فيها تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون إلى جانب التجار البرتغاليين، فيما أطلق عليه <<مثلث الأطلنطي للتجارة>>. وكان التجار الأوربيون ينقلون العبيد الأفارقة إلى الأراضي الأمريكية، عبر المحيط الأطلسي، للعمل في المزارع التي تنقل محاصيلها إلى القارة الأوربية لبيعها.

وفي أواخر القرن 19 أخذت القوى الأوربية في التنافس للسيطرة على القارة الإفريقية، هذا التنافس الذي كرسه مؤتمر برلين 1884 وذلك بوضعه قواعد عامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوربية الرئيسية (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا) في القارة الإفريقية. وقد حاولت هذه القوى أن تصور مهمتها في إفريقيا على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في العالم المتخلف ومن ضمنه إفريقيا. غير أن الواقع خلاف ذلك، حيث إن دخول الاستعمار الأوربي إلى القارة الإفريقية كان السبب الأساسي في تخلفها، حيث استنزف مواردها الطبيعية بدون رحمة، ووضع أسس سياساتها الاقتصادية على نحو يخدم بالأساس المصالح الأوربية. ولم تقتصر مأساة الاستعمار في إفريقيا على الحقبة الاستعمارية، التي وصلت فيها العلاقات الاستغلالية إلى درجة التجارة بالبشر حيث كانوا يبيعون الأفارقة عبيدا، هذا فضلا عن نهب الثروات الطبيعية، حتى أصبحت الخامات الإفريقية وقودا للثروة الصناعية، وسببا للرفاهية المادية الراهنة في البلدان الغربية، واستمر الاستغلال بعد حقبة الاستعمار العسكري المباشر، فالدول الاستعمارية لم تخرج رسميا من القارة إلا بعد رسم حدود وزرع بذور مشكلات إقليمية كان لابد أن تثير نزاعات مستقبلية، كما رسخت أقدم طبقة معنية في السيطرة على الحكم، وأنتجت حكاما فاسدين منحرفين استبداديين خدموا الغرب. وقدم لهم الدعم المباشر، العلني والسري، العسكري وغير العسكري من أجل الاستمرار في السلطة. وفي نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي (20) بدأت الدول الإفريقية تحصل على استقلالها تباعا إلى أن نالت كلها الاستقلال السياسي.

غير أن استقلال الدول الإفريقية لم يؤد إلى تراجع التنافس عليها ذلك أنه رغم تراجع أهمية القوى الأوربية التقليدية التي كانت تسيطر على القارة، إلا أن التنافس الدولي عليها استمر ولكن مع فاعلين جدد، ففي ظل الثنائية القطبية، حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محل القوى الأوربية التقليدية، مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى في القارة الإفريقية، ورغم ذلك كانت هذه الأخيرة ساحة للصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة وتركز اهتمام القطبين بالقارة على محاولة استقطاب الدول الإفريقية بسبب رغبة كل طرف في توسيع مناطق نفوذه.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية، بالنسبة للدول الأوربية والولايات المتحدة. وأضح ذلك من خلال تراجع معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك الدول إلى القارة الإفريقية، كما تم الربط بين تقديم المعونات والتزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أصبح يعرف باسم <<المشروطة السياسية>>.

\* أستاذ بكلية الحقوق، جامعة انواكشوط

ففي شهر إبريل عام 1990 صرح << هيرمان كوهين >> مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية ، بأنه << إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية>> وفي يونيو من نفس العام أكد وزير الخارجية البريطاني << دوغلاس هيرد >> نفس المعنى ، حينما قال << إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ، ومبادئ السوق>>. وفي نفس الشهر من سنة 1990 وأثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي، أشار الرئيس الفرنسي الراحل << فرنسوا ميران>>، << إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل، سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية>><sup>2</sup>. كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور دول أوروبا الشرقية ، وتبنيها نهج الإصلاح الديمقراطي واقتصاد السوق، لفتا انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، وأصبحت تخصص لها قدرا من القروض والمعونات لها على حساب المعونات والقروض التي كانت توجه إلى القارة الإفريقية. غير أنه مع منتصف تسعينات القرن الماضي بدأت إفريقيا تسترجع أهميتها، حيث برز التنافس الاقتصادي من جديد بين القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا على القارة ، وبدأت تهتم بمسألة التحول الديمقراطي في إفريقيا عبر ما عرف بالمشروطة السياسية ، التي ربطت من خلالها هذه الدول مساعداتها الاقتصادية إلى إفريقيا، بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وذلك ليس حبا في إفريقيا، وإنما بهدف إحداث نوع من الاستقرار في القارة يضمن لها مصالحها، ومع ذلك فلا تتردد هذه الدول في دعم الانقلابات أو المشاركة في تدبيرها إذا رأت أن ذلك يخدم مصالحها، لذلك فإن التحول الديمقراطي الذي عرفته إفريقيا في تسعينات القرن الماضي هو تحول مفروض من الخارج، والديمقراطية التي طبقت فيها هي ديمقراطية القرار، وليست ديمقراطية الاختيار، والإصلاح الذي تم هو إصلاح مفروض وليس الإصلاح المطلوب، الأمر الذي جعل التحول الديمقراطي في إفريقيا يواجه تحديات كبيرة بعضها خارجي وبعضها داخلي.

### المبحث الأول : التحديات الخارجية.

يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا كانت نتيجة لتأثير البيئة الخارجية أكثر منه استجابة لظروف وأوضاع داخلية، موضوعية. فالسياسة الغربية اتجه إفريقيا رأت أن حماية مصالحها في إفريقيا تستوجب فرض نوع من الديمقراطية على دول القارة حتى وإن لم تكن شروطه الموضوعية متوفرة ، وذلك لتحقيق هدفين: الأول الظهور بمظهر المدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والثاني التحكم في المسار السياسي لدول القارة. وعليه فإن التحول الديمقراطي في إفريقيا كان مفروضا من الخارج، ومتحكما فيه، وهدفه خدمة مصالح أمريكية وأوروبية خاصة. وذلك ما سنحاول توضيحه في خلال التطرق إلى أهداف السياسة الأمريكية والفرنسية والأوروبية في القارة الإفريقية، كما سنحاول توضيح التأثير الذي أحدثه دخول الصين إلى القارة على مستوى التحول الديمقراطي.

### المطلب الأول: أهداف السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية.

يمكن القول إن الدبلوماسية الأمريكية لم تكن جادة في التدخل في القضايا الإفريقية بشكل مباشر أثناء فترة الحرب الباردة، وكانت سياستها الإفريقية تركز على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: احتواء ومحاصرة المد الشيوعي، وحماية خطوط التجارة البحرية، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور نظام الأحادية القطبية، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية باتجاه إفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها في القارة، وهي أهداف إستراتيجية وتحتل حيزا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. وتقوم السياسة الأمريكية في إفريقيا على أساس مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية.

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن حسن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وأفاق المستقبل ، السياسة الدولية ، عدد 113 ، يوليو 1993 ، ص 14 وما بعدها

## **P - المصالح الاقتصادية:**

تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن أهمها القارة الإفريقية التي تتميز بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية، يدعمها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الإفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية.

وقد عكس التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان << تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا >> الأهداف الاقتصادية لأمريكا في القارة ، حيث أوصى هذا التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا. وعلى أساس ذلك عملت إدارة كلينتون على تطوير التجارة الإفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية.

وتكريسا لهذا التوجه قام الرئيس كلينتون عام 1998 بزيارة إلى القارة الإفريقية أطلق خلالها شعار << التجارة لا المساعدات >> كوسيلة لازدهار القارة. وكان إعلان هذا الشعار في إطار سعي الإدارة الأمريكية إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة، خاصة بعد موافقة الكونغرس على قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي يقوم على دعم الدول الإفريقية بالمساعدات الاقتصادية، وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع ومنتجات دول القارة بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي<sup>3</sup>.

## **ب- الأهداف السياسية:**

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها للعالم على أنها أكبر مدافع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك يشكل مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان ركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأمريكية نحو إفريقيا. غير أن العديد من المراقبين للسياسة الخارجية الأمريكية يرون أن هذه المبادئ ليست إلا أدوات تستغلها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وليست أهدافا ترمي إلى تحقيقها، ذلك أن المصالح الأمريكية تفرض تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية بما يخدم مصالحها الحيوية في القارة، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى الأنظمة الإفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية، حيث يرتبط مدى الاهتمام الأمريكي بحسب حالة كل نظام على حدة تبعاً لطبيعة المصالح الأمريكية التي قد تختلف من دولة إلى أخرى.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أفريقيا لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث بدأت في الضغط على نظم كالصومال وزانير، وفرضت عليها شروطا خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان واتبعت سياسة مماثلة مع كل من كينيا وملاوي والكامرون وزانير وتوغو، واستمرت نفس السياسة في ظل إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" الذي أعلن رغبة الولايات المتحدة في دعم التنمية والديمقراطية من أجل إرساء الاستقرار العالمي<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى تستهدف السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا الحد من النفوذ الأوروبي في القارة، والانفراد بالنفوذ عليها، والحفاظ بالتالي على الزعامة العالمية، والتحكم في تسيير السياسة الدولية.

وفي سبيل تحقيق ذلك تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم، بالقيادة الجدد أمثال " ميليس زيناوي" في أثيوبيا، << وأسياسي أفرقي >> في أريتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا<sup>5</sup>.

## **ج / الأهداف العسكرية والأمنية:**

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرفع من قدرة القارة الإفريقية على التعامل مع المشكلات الأمنية التي من شأنها أن تؤثر على الأمن العالمي بصفة عامة، والأمريكي بصفة خاصة، وأهم هذه المشكلات مشكلة الإرهاب التي أصبحت تؤرق الولايات المتحدة منذ

<sup>3</sup>رواية توفيق التتافس الدولي في القارة الإفريقية مأخوذ من:

[http:// albayan - Magazine . CoM / files / africa / INDEX/ HTM](http://albayan - Magazine . CoM / files / africa / INDEX/ HTM)

<sup>4</sup> راجع حمدي عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا: من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 14 يناير 2001 ص: 192 - 193.

<sup>5</sup> حمدي عبد الرحمن (مرجع سابق) ص: 193.



أحداث 11 سبتمبر 2001، كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها<sup>6</sup>. وفي هذا الإطار بادرت إلى تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات استنادا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية.

وفضلا عن ذلك فالولايات المتحدة تركز على قضايا الإسلام السياسي في القارة وخاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا، حيث بدأت باتخاذ إجراءات صارمة ضد ظاهرة الإسلام السياسي<sup>7</sup>.

وفي مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغير موقع الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كانت المرحلة الأولى من فترة حكم الرئيس الأسبق بوش الابن عنوانها الرئيسي << الحرب على الإرهاب >>، وفي إطار هذه الحرب برز مبدأ بوش عن التدخل المنفرد والحرب الاستباقية، والهدف من وراء ذلك هو نشر الحرية في مختلف أرجاء العالم على أساس أن الإرهاب الذي ضرب واشنطن ونيويورك في سبتمبر 2001 هو نتيجة الاستبداد وحده، وليس ناتجا عن أي شيء آخر.

كما أن إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في 2002 أكدت على أن هناك بيئة تشكل خطورة كبيرة على الحياة في إفريقيا تتشأ مع انتشار الحروب الأهلية المحلية لتخلف مناطق حرب إقليمية<sup>8</sup>.

وقد تمثلت السياسات التي أعلنت عنها الإستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية في الأمور التالية:

- التقرب من الدول ذات التأثير الكبير علي محيطها مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا.
- التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين والمنظمات الدولية باعتباره أمرا ضروريا للتوسط الإيجابي في النزاعات، وفي تنفيذ عمليات سلمية ناجحة.

- دعم الدول الإفريقية القادرة على الإصلاح.

وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هذه التوجهات موضع التنفيذ وذلك من خلال:

- تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في مختلف مناطق إفريقيا، والتدخل إذا كان ذلك ضروريا.
- تسوية الصراعات المعقدة في إفريقيا.
- تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا.

وفي هذا الإطار زار بوش في يوليو 2003 خمس دول إفريقية هي : جنوب إفريقيا، بوتسوانا، وأوغندا، ونيجيريا، والسنغال، وذلك على أساس أن ترسيخ الآليات الديمقراطية في إفريقيا يفرض قيادة هذه الأخيرة من طرف الولايات المتحدة<sup>9</sup>.

وقد ساعد على تدعيم هذه الرؤى والتوجهات الأمريكية ما تتسم به القارة من خصائص أهمها:

- الفساد الإداري والمالي وانعدام الاستقرار السياسي.
- عدم وضوح الرؤى حول الحقوق والواجبات، وعدم القدرة على تنفيذ العقود والاتفاقات.
- تعدد العوامل الخارجية التي تسيطر على السياسات الإفريقية.

### المطلب الثاني: السياسة الفرنسية في إفريقيا.

لقد ظلت القارة الإفريقية تحظى باهتمام كبير من طرف القادة الفرنسيين، وليس الأمر غريبا، فهذه القارة تشكل إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وقد عبر عن ذلك بوضوح الرئيس الفرنسي الأسبق، فرانسوا ميتران، في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في << بيارتيز >> بفرنسا في شهر نوفمبر سنة 1994، حيث أكد للحاضرين أنه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن

6 أحمد إبراهيم محمود: أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا مأخوذ من:

Http:// ifiqiyah . COM .

7 رواية توفيق (مرجع سابق).

8 بدر حسن شافعي : جولة بوش الإفريقية ... مكاسب أكثر وتورط أقل . مأخوذ من:

HttpfM / www . I slamonline . Net / arahic/ po ... 7/ article 06. SH

9 بدر حسن شافعي (مرجع سابق).

الواحد والعشرين. وبالفعل فقد كانت إفريقيا مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، ونتيجة لذلك يصعب أن تتخلى فرنسا عن القارة السمراء<sup>10</sup>

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: تراجع الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا لدى القوة الغربية بصفة عامة والنشاط الأمريكي المتزايد والمنافس لفرنسا في إفريقيا. ولفرنسا العديد من المصالح في القارة الإفريقية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو استراتيجي أمني.

### أولاً: المصالح الاقتصادية

تتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا في البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها. وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية من خلال العديد من الآليات من أهمها التجارة البينية، فمازالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرنكوفونية (كوديفار الغابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين مختلف أجزاء القارة الإفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا. بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من دول غرب ووسط إفريقيا وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية<sup>11</sup>. وفي ظل الحرب الباردة كانت فرنسا تركز على تحقيق هذا الهدف، حيث أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكون مجالها الرئيسي محصوراً في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وبالتالي يبقى المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام فرنسا دون منافسة هو القارة الإفريقية، غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة تراجع الأهمية الاقتصادية لإفريقيا لدى فرنسا، ولم تعد تمثل اهتماماً اقتصادياً أولياً، وبالتالي أصبحت تعتمد على أقل من 5% من نسبة التجارة الفرنسية، كما لم تعد تستقبل سوى أقل من 20% من حجم الاستثمارات المباشرة في العالم<sup>12</sup>.

### ثانياً: الأهداف السياسية

تهدف فرنسا إلى تحويل منظمة الفرنكوفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية في إفريقيا يكون لها صوت سياسي في الساحة الدولية، وهو ما يعني خلق تيار سياسي مناهض للتيار الأنكلوسكسوني- الأمريكي. وفضلاً عن ذلك تسعى فرنسا أيضاً في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية لأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرنكوفونية، كما تستخدم فرنسا الأداة الثقافية، معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي الساندة في دول غرب ووسط القارة الإفريقية، كما تنتشر المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية الفرنسية في مختلف أرجاء القارة. هذا فضلاً عن المنظمة الفرنكوفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الإفريقية.

<sup>10</sup> بدر حسني شافعي : القيمة الفرنسية الإفريقية ... تقريب المسافة مأخوذ من:

[http://www.Islamonline.net/arabic/po...le11.Sheml\\_tol](http://www.Islamonline.net/arabic/po...le11.Sheml_tol)

<sup>11</sup> بدر حسين شافعي، فرنسا ضحككت على الأفارقة بالملف العراقي مأخوذ من <http://www.Islamonline.Net/Politics/> ...le12

<sup>12</sup> بدر حسين شافعي، العلاقات الإفريقية – الأوروبية: تنمية أم تبعية؟ مأخوذ من: <http://www.Islamonline.Net/arabic/Po...1s42>

### ثالثاً: الأهداف العسكرية والأمنية.

كانت السياسة الفرنسية في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفياتي في القارة، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصالح الفرنسية في إفريقيا هو الولايات المتحدة التي تحاول أن تدعم وجودها في القارة من جهة، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في القارة منذ عقدين من الزمن، من جهة ثانية.

كما تستهدف السياسة الفرنسية السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية، ومن ذلك اهتمامها بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد فرنسا عدة آليات أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول إفريقية، وقوة التدخل السريع التي أنشأتها وفقاً لخطة عسكرية جديدة اعتمدها (14) عام 1993<sup>13</sup>، وعقد اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدة دول إفريقية<sup>14</sup>، واتفاقيات للتعاون والمعونة الفنية، وذلك مع دول أخرى منها بنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكونغو، وغينيا، والسنغال، وتوغو .. الخ.

كما أنشأت فرنسا سنة 1997 برنامجاً لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية بهدف مساعدتها على حفظ الأمن في القارة الإفريقية<sup>15</sup>.

وقد تدخلت فرنسا عسكرياً في بعض دول القارة من ذلك التدخل في رواندا عقب مذابح 1994 لصالح حكومة الهوتو، والتدخل لمساندة الرئيس التشادي ادريس ديبي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت سنة 1996، كما نظمت فرنسا عام 1998 مناورات عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وذلك في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا، كما نظمت مناورات عسكرية أخرى في الغابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا<sup>16</sup>.

### المطلب الثالث: سياسة القوى الأوروبية في إفريقيا.

يعود الارتباط الأوربي بالقارة الإفريقية إلى جهود طويلة، وقد استطاعت الدول الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في هذه القارة حتى في ظل فترة الحرب الباردة والثنائية القطبية التي تراجعت فيها أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية في القارة<sup>17</sup>.

وفي ظل النظام العالمي الجديد نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوربي والإفريقي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات بينهما. لذلك علمت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الإفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي توجد عدة أطر للتعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية.

### P – الناحية الاقتصادية

تتعدد أطر التعاون الاقتصادي بين فرنسا وإفريقيا ومن أهمها:

- إطار اتفاقية لومي: وهو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف

التي تربط دول الاتحاد الأوربي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاربيبي<sup>18</sup>.

وقد وقع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى سنة 1975، وضمت 46 دولة من دول إفريقيا والمحيط الهادي والكاربيبي وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي 69 دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة ما بين 1995 – 2000. وقد حرصت دول الاتحاد الأوربي على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها حيث صاغت اتفاقية جديدة في اتفاقية كوتونو في يونيو 2000.

<sup>13</sup> توجد هذه القوة في جنوب غرب فرنسا، وتستطيع أن تتحلل في وقت قصير في كل أنحاء القارة.

<sup>14</sup> منها: الكاميرون وإفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وكوديفوار .....

<sup>15</sup> حمدي عبد الرحمن حسن : القمة الأفرو أوروبية الأولى: صراع الأولويات مأخوذ من: <http://www/Islamonline.Net/Arabipolitic23.Asp>

<sup>16</sup> بدر حسن شافعي: في البحيرات العظمى : فرنسا ترتدي ثوبا أمريكيا. مأخذ من: <Http://www.Islamonline.Net/arabi/po...cl24shtml/top>

<sup>17</sup> بدر حسن شافعي: العلاقات الإفريقية – الأوربية: تنمية أم تبعية؟ مأخوذ من: إسلام أونلاين. نت – الأخبار – العلاقات الإفريقية – الأوربية

<sup>18</sup> رواية توفيق (مرجع سابق).

ومن المعروف أن اتفاقيات لومي هي أساسا اتفاقيات تنمية استطاعت الدول الإفريقية أن تستفيد منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية.

إلا أن الحوار بين دول الإتحاد الأوربي ومجموعة الدول الإفريقية ودول المحيط الهادي والكاربيبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين، حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجديد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة<sup>19</sup>.

## **2- إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية :**

في هذا الإطار يلاحظ أن الدول الأوروبية، في تعاملها مع القارة الإفريقية، عملت علي فصل شمالها عن جنوبها، حيث تتعامل في إطار اتفاقية لومي مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، كما تعاملت مع دول الشمال الإفريقي من خلال تشكيل إطار جديد هو مشروع الشراكة الأورو - متوسطية، الذي أسسه مؤتمر برشلونة عام 1995 كتعبير عن وضع أساس جديد للعلاقات بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا .

ويقوم هذا الأساس علي شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية، ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ هي: حل المنازعات بالطرق السلمية ، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،

وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة ، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010 والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات .

ويعبر هذا المشروع بدوره عن التنافس الأوربي الأمريكي في القارة، فتأييد الإتحاد الأوربي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة لمشروع الشرق أوسطي، كما أن منطقة الشمال الإفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي، حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998 مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع ثلاث دول من دول المغرب العربي (المغرب ، الجزائر، تونس) تمهيدا لإقامة منطقة للتجارة الحرة تنافس بها العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.

## **3- التعاون الجماعي على المستوى الأمني ،**

سعت الدول الأوروبية بعد مذابح روندا إلي دعم الدبلوماسية الوقائية ، وبحث إمكانية تشكيل قوات افريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الإفريقية. وقد حاولت دول الإتحاد الأوربي منع نشوب الصراعات في القارة الإفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية ، وفي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام . ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الإتحاد الأوربي التدخل لحلها الحرب الإثيوبية الأريتيرية ، حيث أرسل الإتحاد الأوربي وفدا ثلاثيا يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفرنندا إلي أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين<sup>20</sup>. وهناك من يعتبر أن الأهداف الأوروبية المعلنة في إفريقيا ليست هي الأهداف الحقيقية وأن حسن النوايا الذي يحاول الأوروبيون إظهاره تجاه إفريقيا ليس إلا غطاء لأهداف أخرى. فقد كشف المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض) المنعقد في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا عن العقلية الغربية الاستغلالية التي تسيطر علي علاقات الغرب بإفريقيا وبقية الدول الفقيرة : فالدول الغربية تندفع بكل استبداد لتحقيق مصالحها ، فتنهب خيرات الشعوب وتزدرى حقوقهم الإنسانية وتقف بكل صلف وكبرياء أمام مشروعات التنمية والاستقلال الحضاري. بل إن الغرب يذهب أبعد من ذلك ويتعامل مع إفريقيا علي أنها مختبر لإجراء تجاربه وبحوثه المعملية ، فبرنامج الغذاء العالمي يقدم مساعداته الغذائية (الإنسانية) للتخفيف من آثار المجاعة والفقر، ليكتشف فيما بعد أن الأطعمة المرسله معدلة وراثيا ، وأن فريقا من الباحثين الغربيين بدأ

<sup>19</sup> ويلاحظ أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في إفريقيا كان الهدف منه منافسة إطار اتفاقية لومي، وهو ما يعد مظهرا من تظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في إفريقيا.

<sup>20</sup> رواية توفيق ( نفس المرجع).



بدراسة آثارها الجانبية علي الأطفال والنساء الحوامل. والاتحاد الأوربي لا يتردد في إرسال كميات من المساعدات الغذائية منتهية الصلاحية. هذا فضلا عن كون الدول الأوروبية تتسابق للاتفاق مع زعماء الحرب الأفارقة لتحويل القارة إلي مستنقع لدفن النفايات النووية<sup>21</sup>.

#### **المطلب الرابع: تنامي النفوذ الصيني في القارة-**

يذهب العديد من المحللين إلى أن تنامي النفوذ الصيني عبر الاستثمار في إفريقيا أوجد عائقا آخر أمام الديمقراطية لاسيما انه يوفر بديلا للحكومات التي لا تبالي بالإصلاح السياسي. فالصين، إلى جانب شرائها للنفط الإفريقي بمليارات الدولارات، تقوم ببناء الطرق والجسور والمطارات، والبنى التحتية في معظم الدول الإفريقية دون ربطها بالظروف التي تقوم على النمط الغربي. فضلا عن ذلك ترى الصين أن إفريقيا غير مهيأة لتطبيق الديمقراطية على النمط الغربي، فقد ورد في صحيفة صينية مولية للحكومة، مطلع عام 2008 >> إن العنف في كينيا الذي حصد أكثر من ألف شخص ما هو إلا دليل على أن الديمقراطية على النمط الغربي لا تناسب الظروف الإفريقية وتحمل معها جذور الكارثة<sup>22</sup>.

وقد قلب دخول الصين إلى ساحة الصراع الدولي في إفريقيا الموازين الأوربية والأمريكية، ذلك أن السياسة الصينية قد أكدت على سيادة دول إفريقيا، ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولم تسع إلا من أجل تحصيل منافع اقتصادية بحتة، بينما اهتمت السياسة الأوربية والأمريكية بالتدخل في مختلف شؤون دول القارة، كالهجرة، والبيئة، والديمقراطية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والانتخابات والنظام الاقتصادي، وفي المقابل لم تف أوربا بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية، فلم تخفف الضرائب على البضائع الإفريقية المستوردة، ولم تطبق أنظمة التجارة الحرة، ووضعت شروطا عديدة لصرف المنح الأوربية<sup>23</sup>.

#### **المبحث الثاني:**

##### **التحديات الداخلية للتحوّل الديمقراطي.**

تجابه عملية التحوّل الديمقراطي في إفريقيا بمجموعة من التحديات الداخلية التي ترتبط بالواقع الإفريقي في شموليته، ومن تلك التحديات الأوضاع السياسية غير المهية، والظروف الاقتصادية السيئة، وتأثير الاعتبارات القبلية وانتشار العنف السياسي والانقلابات العسكرية.

##### **المطلب الأول: الأوضاع السياسية**

تتكون إفريقيا حاليا من 53 دولة، وهذا العدد الكبير من الدول يعكس واقع التجزئة والتفكك السياسي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وما يترتب على ذلك من تدني الخدمات الصحية والتعليمية، فمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يبلغ 14% كما أن معدل الحياة المتوقعة عند الولادة لا يتجاوز 54 عاما، ويحصل 58% من سكان القارة على مياه نظيفة. ويصل معدل الأمية بين السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاما 41%<sup>24</sup>.

وإذا كان قادة الدول الإفريقية التي استقلت ابتداء من سنة 1960 قد ردوا شعارات الحرية والتنمية الاقتصادية كسبيل للنهوض بالقارة، فإن هذه الشعارات والأهداف النبيلة التي التفت حولها الشعوب الإفريقية سرعان ما انتكست، مما أدى إلى تدهور الأوضاع، وهو ما كان سببا في إهدار العديد من الدول الإفريقية لفرص التقدم والنمو الاقتصادي<sup>25</sup>.

ويجمع العديد من خبراء الشؤون الإفريقية على أن أهم أسباب تضييع إفريقيا لفرص التقدم السياسي والاقتصادي هي:

<sup>21</sup> مجلة سومر: إفريقيا في عالم متغير، الأحد 2011/02/06 مأخوذ من : <http://www.somm-ermagazine.com>

<sup>22</sup> صحيفة لوس أنجلوس تاملز الأمريكية (مصدر سابق).

<sup>23</sup> حسين العودات: التناقس على إفريقيا جريدة البيان الإماراتية 2006/06/25، ص: 9.

<sup>24</sup> عبد الله تركماني: جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا. مأخوذ من : <http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.html>

<sup>25</sup> عبد الله تركماني (مرجع سابق)

## أولاً: غياب الديمقراطية.

أدى غياب الديمقراطية في إفريقيا إلى أن أصبحت هذه القارة ساحة للانقلابات العسكرية. كما أن العديد من القادة الأفارقة تبنى منذ البداية نظام الحزب الواحد ولم تكن الديمقراطية الليبرالية على أجندة سياساتهم. مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد من دول القارة الإفريقية. ففي تحقيق مطول لها، قالت صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية في عددها ليوم الأحد الموافق 13 يوليو 2008 إن عددا من الدول الإفريقية شهد إخفاقا كبيرا بعد أن كان قد أقدم على الإصلاحات في التسعينات من القرن الماضي، وعزت ذلك إلى ما وصفته بالديمقراطية المزيفة.

ورفض السياسيين التخلي عن السلطة بعد انتهاء ولايتهم. وحسب الصحيفة فإن الغليان الذي صاحب الانتخابات في زيمبابوي وكينيا يذكر بهشاشة الديمقراطية رغم مرور سنوات من الاستثمار المالي والدبلوماسي الذي قامت به الولايات المتحدة والدول الغربية. وقد ساهم في تعزيز تلك الانتكاسات مجموعة من التحديات التي تواجهها القارة كتفاقم الفقر والمشاركة الدولية المتقطعة. ونقلت الصحيفة عن مدير الشؤون الإفريقية بمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية (ستيفن موريسن) قوله إن القارة شهدت انكماشاً في الديمقراطية القوية في السنوات الأخيرة وتشكلت فيها ديمقراطية مزيفة في بعض المناطق<sup>26</sup>. وعلاوة على الجدال حول الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي، وكينيا، فإن الحكام يرفضون التخلي عن السلطة بعد إعلان فوز مناوئهم في الانتخابات كما فعل لوران غباغبو في ساحل العاج الذي رفض تسليم السلطة للمترشح الفائز حسن واترا. كما أدين أنصار الحزب الحاكم في نيجيريا بسبب لجوئه إلى التزوير في الانتخابات. ومن ذلك أيضاً تغيير الرئيس الأوغندي دستور البلاد من أجل البقاء في السلطة، وإقدام قوات الحكومة الأثيوبية على قتل 200 من مؤيدي المعارضة بعد انتخابات 2005<sup>27</sup>.

## ثانياً: غياب نظم الحكم الرشيدة.

أدى غياب نظم الحكم الرشيدة في العديد من الدول الإفريقية إلى تفشي الفساد والقبلية والنزاعات العرقية والحروب الأهلية التي دمرت كل إمكانيات التقدم<sup>28</sup>.

## ثالثاً: الهجرة

في ظل الأوضاع المتردية في القارة لم تجد النخب الإفريقية وسيلة للحياة سوى الهجرة إلى الخارج، وهو ما يعرف بهجرة العقول أو نزيف العقول الإفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعالة في تنمية الأقطار الإفريقية<sup>29</sup>.

## المطلب الثاني: الظروف الاقتصادية في إفريقيا.

يمكن القول إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الأقاليم الإفريقية تبعث على القلق، فمنطقة شمال إفريقيا التي تعتبر إلى حد الآن أهم المناطق الاقتصادية في إفريقيا تساهم بنسبة 41% من الدخل القومي للقارة مقابل 17% لغرب إفريقيا، و 3،5% لوسطها، و 4،8% لشرقها و 3،28% لمنطقة الجنوب الإفريقي<sup>30</sup>.

26 صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية، عدد الأحد 2008/07/13

27 نفس المرجع.

28 سامية مشالي : التنافس ... التغيير ... الاستمرارية وعملية التحول الديمقراطي في إفريقيا مأخوذ من : <http://www/sis/eg/ar/publications/156/157/158/htm>

29 سامية مشالي (مرجع سابق)

30 عبد الله تركماني (مرجع سابق)

ومن المعروف أن الناتج الإجمالي للقارة يتأثر بعامل رئيسي هو أسعار النفط التي هي في نمو سريع في الدول الإحدى عشرة المنتجة للبتروك في إفريقيا،<sup>31</sup> إلا أن ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم وإلى صعوبات اقتصادية كبيرة في الدول الأخرى المستوردة للنفط وعددها 42 دولة في القارة .

ومن جهة أخرى أظهر القطاع الصناعي الإفريقي ضعفا في التعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية، بسبب انخفاض الاستثمارات في هذا القطاع، وخصوصا في مجال تطوير المصانع القديمة وتزويدها بألات حديثة تسير التطورات التكنولوجية العالمية. أما قطاع الخدمات الذي كان أسرع القطاعات نمو، فإنه لم يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأداء الاقتصادي كما كان منتظرا منه، بسبب كونه مركز أساسا في المدن، في حين أن أغلبية سكان القارة يقيمون في الريف، حيث يعمل في القطاع الزراعي سبعون في المائة من القوى العاملة، ويساهم بما يقدر بنحو 30% من الإنتاج القومي الكلي للقارة، ومع ذلك، فإن المزارعين الأفارقة هم أكثر فئات المجتمع فقرا<sup>32</sup>.

وتبين المؤشرات الأساسية لتقارير التنمية البشرية تخلف البنية التحتية في مختلف المجالات ذلك أن 70% من سكان القارة يفتقرون إلى المنزل اللائق وأن نسبة عالية لا تتمكن من الوصول إلى الخدمات الأساسية، فحوالي 52% لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي، و 46% من السكان لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، وأكثر من 27% من المواليد لا يتمون خمس سنوات وأكثر من 30% من السكان لا يحصلون على الغذاء الكافي<sup>33</sup>.

### المطلب الثالث: طغيان الاعتبارات القبلية

يوجد في إفريقيا نظام اجتماعي مؤسس على رابطة القبلية التي تستند إلى الأصل الواحد وعلاقة الدم والقرابة والنسب والأخوة. وتمارس القبيلة دورها الاجتماعي بما توفره من أمان لإفرادها في ظل علاقات اجتماعية يميزها العرف وتحكمها سلوكيات التعاون والنصرة والتآزر والمساعدة في ظل نظام إجماعي قبلي.

والملاحظ أن الدور السياسي للقبيلة أصبح يمثل محورا أساسيا في علم الإجماع السياسي الإفريقي، وتحول إلى ظاهرة سلبية على الديمقراطية والدولة والقبيلة ذاتها، ومقلقة للمجتمع بأكمله (تسييس القبيلة) وبرز نماذج لسلطة القبيلة (قبيلة الدولة ودولة القبيلة) تحت غطاءات الديمقراطية الصورية التي أخذت شكلها ولونها ومكونها الإفريقي على شكل ولون وعدد القبائل الإفريقية. وأدى تسييس القبيلة في إفريقيا إلى ظهور وتنامي عصبية قبليّة ذات توجه سياسي سلطوي هدفه الوصول إلى السلطة مما أضعف الشعور الوطني وأضر بالوحدة الاجتماعية وهدد بانهاية الدولة والأمن الاجتماعي وأفضل التنمية وأشعل الحروب والصراعات ... إلخ<sup>34</sup>.

وكان من نتيجة ذلك أن تشكلت الأحزاب السياسية على أسس إثنية وقبلية، وجهوية، وهو ما ترتب عليه تمثيل المصالح وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس<sup>35</sup>.

بعد انقضاء حقبة طويلة ومريرة من الاستعمار الأوربي المباشر لإفريقيا تميز بقهر سياسي ونهب اقتصادي لا مثيل له، تجد إفريقيا نفسها الآن عاجزة عن إنتاج الديمقراطية وتحقيق التنمية والأمن الإنساني والبيئي والثقافي وفي مواجهة موجة الاستعمار الجديد المعولم تحت شعارات التنافسية والحريات وفي مواجهة تركة الماضي (الإرث الاستعماري) المتمثل في الأمية والتخلف والفقر والمرض والجهل وجملة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجدت نفسها في صراعات لا تنتهي حتى تبدأ من جديد:

- 1- صراعات داخلية للسيطرة على السلطة والمجتمع والدولة تكتسب طابعا عرقيا أو قبليا أو حزبيا أو دينيا .. إلخ
- 2- صراعات خارجية سياسية واقتصادية مع قوى هيمنة أجنبية وضد التدخلات والاحتكارات الأجنبية (الاقتصاد المعولم) تكسي طابع التهديد بالعزل والتهميش.

<sup>31</sup> وهي:

<sup>32</sup> عبد الله تركماني (مرجع سابق)

<sup>33</sup>

<sup>34</sup> انظر محمد حسن دريل، الصراع السياسي في الصومال، مجلة دراسات العدد 8، 2002، ص 138.

<sup>35</sup> حسن عبد الرحمن خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2008، ص: 16

3- صراعات حدودية بين الدول الإفريقية صنعتها جغرافية الاستعمار، حيث قامت القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين 1885 بتقسيم القارة إلى وحدات إقليمية بشكل تعسفي، حيث ضمت مناطق وشعوب لا صلة بينها.

4- الصراع ضد التخلف الشامل.

وهذه الصراعات كلها مشاكل تجعل الخلافات محتدمة باستمرار في إفريقيا، ففي الستينات ورثت الدول المستقلة حديثا الحدود السياسية ومعها التحدي الذي تشكله التركة الاستعمارية، وضاعف من هذا التحدي أن القوانين والمؤسسات الاستعمارية التي ورثتها بعض الدول الجديدة قد خططت لاستغلال الانقسامات المحلية لا للتغلب عليها<sup>36</sup>.

وقد ظهرت نتيجة ومدى فداحة الاستنزاف الاستعماري لإفريقيا بعد رحيل الاستعمار وتشكل الدولة الوطنية واستقلالها لتجد نفسها دولا فقيرة ومختلفة حتى ولو كانت تملك ثروات زراعية ومعدينية ومائية وحيوانية كبيرة، ووجدت نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد باتفاقيات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة (اتفاقية لومي 1975، والشراسة الأورو متوسطية في برشلونة 1995.... وغير ذلك من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التي لا تخدم إلا المصالح الرأسمالية).

وفي عصر العولمة والتكتلات الدولية تزداد المخاطر التي تواجه إفريقيا وتزيد معاناة وتعمق مشاكلها وتفاقم أزماتها وتعلق تلك المخاطر بمصالح الاستعمار الجديد وأطماعه في السوق والثروة الإفريقية. وتتعلق كذلك بالتنمية والمديونية والتدفقات المالية والاستثمارات الأجنبية، وتتعلق كذلك بظاهرة العنف السياسي والصراع على السلطة. وتكشف تقارير التنمية البشرية عن واقع سيء ومحزن في إفريقيا على مختلف الأصعدة.

#### المطلب الرابع: انتشار ظاهرة العنف

يكاد العنف السياسي يكون سمة مميزة للحالة الإفريقية التي تشهد عنفا سياسيا مسلحا ينميه صراع سياسي وتدعمه قاعدة اجتماعية مسيسة (أحزاب قبلية وتنظيمات سياسية ودينية مسلحة)، وهو ما تعد نتائجه كارثية ومدمرة على التنمية والأمن في إفريقيا، كما هو الحال في ليبيريا وكينيا والصومال والسودان.

ووفقا لقرار الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب الصراعات الأهلية في إفريقيا، فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة عانت من نزاعات مسلحة سنة 1996.

وتتسم ظاهرة الصراعات في إفريقيا بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، فعلى صعيد الأسباب لعب العديد من المتغيرات دورا في اندلاع الحروب الأهلية<sup>37</sup>، وهذه المتغيرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: تتعلق الأولى بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية والعوامل الاقتصادية والسياسية، وتتعلق الثانية بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية<sup>38</sup>.

ويتمثل أقدم العوامل الخارجية في الاستعمار الأوروبي الذي وضع بذور الحرب الأهلية في أفريقيا سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية، أو من خلال السياسات الاستعمارية المتبعة في إفريقيا<sup>39</sup>.

وعلى صعيد النتائج ساهمت الحروب الأهلية والصراعات المسلحة على السلطة والنفوذ في إفريقيا في انهيار الدولة (حالة الصومال)، ونشوء ظاهرة العنف السياسي، وما نتج عنها من ظواهر أخرى كاللاجئين وتجنيد الأطفال (دارفور، سيراليون)، وأمراء الحرب والقرصنة (الصومال)، هذا فضلا عن تعطيل مشاريع التنمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وعلى مستوى الأسباب فإن العنف السياسي المرتبط بالانتخابات ونتائجها يمثل قاعدة العنف الأساسية في إفريقيا، ومن الأمثلة على ذلك ما وقع في الدول الإفريقية التالية:

- في بوروندي خاضت قبيلة التوتسي الحرب عند ما فاز زعيم من

<sup>36</sup> نوازاد الهيئي: التنمية في إفريقيا وتحديات القرن ال 21، مجلة دراسات، العدد 7، 2001 (ليبيا)، ص: 20

<sup>37</sup>

<sup>38</sup> على يوسف محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2005، ص: 36

<sup>39</sup> على يوسف محمود: الحروب الأهلية في إفريقيا، الدار الدولية للنشر، بيروت، 2005، ص: 63

قبيلة الهوتو في أول انتخابات رئاسية عام 1992، حيث حصد العنف الملايين وشرذ الملايين.

- في الجزائر أدخلت انتخابات 1990 الدولة في دوامة من العنف مازالت تعاني من آثاره، وكلفها ثمنا باهظا (آلاف القتلى ودمارا في البنية التحتية).
- في كينيا حولت انتخابات الرئاسة 2008 كينيا إلى ساحة صراع عنيف ومواجهات حزبية وقبلية بين أنصار (مواي كيباي) الذي يقود تجمع الموزة ، ومعارضة (رابيداونيجا) الذي يقود تجمع المعارضة تحت اسم البرتقاله، وأنتج هذا الصراع دمارا شاملا واكثر من 1600 قتيل.
- في نيجيريا وعلى إثر انتخابات الرئاسة 2008 التي كان التنافس فيها بين الرئيس السابق (أباسينجو) والرئيس الموجود في السلطة آنذاك (عمر يارادو) ، حدثت أعمال عنف على خلفية هذه الانتخابات وبدعوى تزويرها حصلت العديد من الأرواح.
- في اثيوبيا : احتجت المعارضة على نتائج انتخابات 2005 التي فاز فيها <<ميليس زيناوي>> بولاية ثالثة بحجة عدم نزاهة الانتخابات وأدت الصدامات إلى مقتل أكثر من 300 شخص.
- في زيمبابوي مازالت نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت 2008 و الأزمة السياسية بين الرئيس موغابي والمعارضة تلقي بظلالها على المشهد السياسي في هذا البلد بحجة تزوير تلك الانتخابات ونتائجها والقوائم الانتخابية ، ولم تفلح وساطة (امبيكي) رئيس جنوب إفريقيا السابق في حل الأزمة وتقاسم السلطة.
- في الصومال كانت ومازالت الأزمة السياسية حول السلطة وتقاسمها ، ومنصب الرئيس ورئيس الوزراء المسبب الأساسي للعنف المتأجج والحروب الأهلية المشتعلة والمواجهات الدموية العنيفة منذ سقوط الرئيس << سياد بري >> سنة 1991 ، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين، وشرذ مئات الآلاف ، إضافة إلى الآثار السيئة مثل المعاناة والفقر والتخلف والجهل والقهر، والنزوح عن الوطن... إلخ .
- في السودان كانت أزمة تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب منذ سنة 1953، وتقاسم السلطة والثروة مع دارفور منذ 2004 مسائل ثارت نزاعات حادة أتسمت بالعنف والمواجهات المستمرة التي كلفت السودان ثمنا باهظا على كل الأصعدة والمستويات. وبعد حل مشكلة الجنوب ، بإعطائه الاستقلال ما تزال مشكلة دارفور قائمة.
- في أثشاد تسببت نتائج انتخابات 2007 وفوز الرئيس إدريس ديبي في تفجر العنف المسلح بين السلطة والمعارضة، وما زال يلقي بظلاله على المشهد السياسي أثشادي، ويعيق أي إصلاح أو مصالحة.
- وهكذا الحال في عدة دول أخرى: مثل موزمبيق وليبيريا وتونس ومصر وسيراليون والكونغو... إلخ وكل الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات رئاسية وبرلمانية لم تنتج فيها الانتخابات سوى الاتهامات المتبادلة بالتزوير ولم تقض في كثير من الأحيان إلا إلى مزيد من العنف والعنف المضاد، وفتحت الباب أمام التدخلات الأجنبية كما حدث في الصومال (قوات أممية وإفريقية وأمريكية، وأثيوبية...) والسودان وليبيريا وروندا وبروندي وتشاد والكونغو... إلخ.

### المطلب الخامس: عودة الانقلابات العسكرية

توصف القارة الإفريقية بقارة الانقلابات العسكرية، وهو وصف ليس فيه تعسف ، فقد سجلت في إفريقيا منذ فترة الاستقلال 186 انقلابا عسكريا وستة وعشرين صراعا كبيرا، وقد تركزت هذه الانقلابات في دول دون أخرى، فهناك عشرون دولة عرفت أكثر من

انقلاب، بل زاد عدد الانقلابات في بعضها على ستة انقلابات (نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينا فاسو، بنين، موريتانيا...)، بينما عرفت 13 دولة انقلابا عسكريا واحد فقط<sup>40</sup>.

أما بقية دول القارة وعددها عشرون فلم تعرف انقلابات عسكرية، وبهذا تتصدر القارة الإفريقية قائمة القارات الأكثر عرضة للانقلابات العسكرية في وقت تسجل فيه هذه الظاهرة تراجعاً عبر العالم، وخاصة في الفترة ما بين سنة 1960، 1985. وقد زادت المخاوف من عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية إلى إفريقيا من جديد بعد إطاحة العسكر خلال سنوات 2008، 2009، 2010 بأنظمة حكم أربعة رؤساء أفارقة انتخبوا ديمقراطياً، في موريتانيا وغينيا بيساو ومدغشقر والنيجر حيث أثار تعرض هذه الدول من جديد لانقلابات عسكرية مخاوف حقيقية من عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية التي أعاققت كثيراً عملية الإصلاح الديمقراطي في القارة الإفريقية.

وقد برر العسكر هذه الانقلابات بحرصهم على حماية الأمن والاستقرار وصيانة الديمقراطية ونزاهة الحكم وشفافيته<sup>41</sup>. وتعد قارة إفريقيا أكثر القارات تعرضاً لعمليات الانقلابات العسكرية طبقاً لدراسات أجراها معهد الأبحاث الدولية التابع لجامعة >> هيدلبيرج << الألمانية، رغم تأكيد الدراسات على تراجع معدلات الانقلابات العسكرية في العالم في الفترة ما بين 1960 – 1985 من متوسط قدرة 20 انقلاباً كل عام إلى أقل من خمسة انقلابات فقط في المتوسط منذ بداية القرن 21. وترى الدراسة أن استيلاء العسكريين على السلطة في الحالات السابقة يمثل مع ذلك استثناء في إفريقيا، رغم أن القارة لا تزال الأكثر تعرضاً لمخاطر الانقلابات العسكرية في العالم<sup>42</sup>.

وقد حدثت مواقف القادة الأفارقة الراضة للانقلابات العسكرية، بشكل كبير من تعرض القارة لهذه الظاهرة خاصة بعد تعهد 43 رئيساً إفريقياً في قمة الجزائر في يوليو 1999، بإنزال أقصى العقوبات بالانقلابيين، وذلك من أجل وضع حد لمطامع العسكر في السلطة. ينضاف إلى ذلك إعلان الإتحاد الإفريقي أنه لن يعترف بأي حكومة تصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري<sup>43</sup>. وفي ظل رفض الإتحاد الإفريقي للانقلابات العسكرية والمطالبة بضرورة الإسراع بعودة الديمقراطية والشرعية الدستورية، لم يجد العسكر في كل من موريتانيا وغينيا بيساو ومدغشقر أمامهم من مخرج سوى تنظيم انتخابات رئاسية، ففي موريتانيا أجريت الانتخابات في 18 يوليو 2009، وفي غينيا بيساو أجريت الانتخابات في 28 يونيو 2009 رغم أن العسكر سلم السلطة لرئيس انتقالي مدني هو << جوميز بييرا >> بعد أن قاموا بقتل الرئيس المنتخب << بيرناردو فييرا >> في 2 مارس 2009 انتقاماً منه على أساس أنه وراء قتل قائد أركان الجيش البساوي.

وفي مدغشقر رفض الإتحاد الإفريقي قرار العسكر بإسناد منصب رئيس الجمهورية لأندرية راجولينا عمدة العاصمة >> انتاناناريفو << بدلاً من الرئيس المخلوع << مارك رافالومانانا >>، وذلك رغم تبرير الانقلابيين لحركتهم العسكرية بأنهم أرادوا إنهاء حالة الفوضى التي تضرب البلاد<sup>44</sup>.

وعلى الرغم من الرفض التام لمبدأ الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية في إفريقيا، فإن 18 رئيس دولة إفريقية من الرؤساء الحاليين ينتمون إلى الجيش أو إلى حركات تمرد ساعدتهم في الوصول إلى السلطة. وتتشابه الانقلابات العسكرية جميعها في ذكر الأسباب المعلنة للانقلاب وهي اتهام السلطة القائمة بالفساد والانحراف والخيانة والمحسوبية، والظلم وتوزيع الامتيازات، وعدم الاهتمام بالمصلحة العليا للبلد.

ويلاحظ أن أغلب انقلابات إفريقيا تكون بصمات الخارج فيها واضحة وبيّز الدور الخارجي في تأجيجها، وخصوصاً من القوى الاستعمارية السابقة التي تتدخل كلما رأت أن هناك ما يهدد مصالحها. فالمجتمع السياسي الغربي فاعل أساسي في الانقلابات في

<sup>40</sup> راجع في هذه الصورة:

-e mmanuel Dupuy : la Démo Cratie en Afrique Subsaharienne au bout des Baïonnettes , Reuvue Juridi qe et politique des etats francophones , N° 4 ,octobre – Decembre 2005,p : 441 - 441

<sup>41</sup> هيثم محمد الأشقر: قارة الانقلابات العسكرية

<sup>42</sup> هيثم محمود الأشقر: قارة الانقلابات العسكرية ، مجلة الراية القطرية ، في عددها ليوم السبت 20 يونيو 2009

<sup>43</sup> هيثم محمود الأشقر (مرجع سابق)

<sup>44</sup> نفس المرجع .



إفريقيا، فهو يثور ضد الانقلابات التي لم يشارك فيها أو تلك التي يرى أنها قد تشكل حاجزا أمام مصالحه في القارة الإفريقية، وبالمقابل يؤيد الانقلابات التي تخدم مصالحه أو لا تتعارض معها<sup>45</sup>.

بل إن كثيرا من الانقلابات التي وقعت في إفريقيا كانت مدعومة من جهات غربية سياسية أو من مؤسسات اقتصادية تحاول السيطرة على ثروات القارة<sup>46</sup>.

وينظر الإتحاد الإفريقي إلى الانقلابات العسكرية باعتبارها من أكبر معوقات الديمقراطية والتنمية في القارة التي شهدت 186 انقلابا و 26 صراعا كبيرا في الخمسين سنة الماضية<sup>47</sup>.

## خاتمة

إن السؤال الذي يطرح هنا يتعلق بالمحصلة النهائية للتطبيقات الديمقراطية التي دفعت إليها إفريقيا دفعا تحت ضغوط المشروطية (المساعدات، الإعانات، القروض، الهبات..) وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، التي وضعت إفريقيا أمام تحديات تمس الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وأزمات كثيرة اتسمت بالصراع والعنف بين أحزاب مختلفة وقبائل متعددة كانت متعايشة ومتجاورة. وذلك على خلفية إقامة أنظمة ديمقراطية مزيفة<sup>48</sup>.

إن أكثر من ستة وعشرين دولة إفريقية شهدت منذ مطلع تسعينات القرن الماضي انتخابات تعددية، وهذه الدول هي التي شهدت وتشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول إلى السلطة وتعيش الفوضى والحروب والمجاعات ومشاكل اللاجئين (زيمبابوي، كينيا، الصومال، روندا، بروندي، أنغولا، السودان، أنشاد، الكونكو... إلخ)

المشكلة ليست في واقع التعدد والتنوع القبلي والديني والاثني واللغوي، والعشائري... إلخ، الذي هو عنصر تنوع وثراء يغني الديمقراطية إذا وجد النظام الديمقراطي القادر على استيعاب هذا التنوع وصهره في بوتقة الحرية والمساواة. والمشكلة كذلك ليست في النظام الاجتماعي القبلي إذا لم تسيس القبيلة وتسلم تحت مظلة اللافتات الحزبية، بل في النمط الديمقراطي المفروض ذاته: مؤسساته وأدواته وقنوات تواصله التي تجعل القبيلة رابطة سياسية وليست اجتماعية.

وعليه يمكن القول إن قضايا الإصلاح والديمقراطية في إفريقيا تمثل إشكالا مزمنًا وبدرجات متفاوتة، وترتبط بالداخل ومطالبه والخارج وشروطه.

وفي ضوء ذلك يطرح التساؤل التالي: هل إن الضغوط الخارجية قادرة على إقامة أنظمة ديمقراطية في إفريقيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول إن الإصلاح يبدأ من الداخل، فهو كل شامل ومرتبط سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويا، ويحتاج إلى روى وأدوات قادرة على تحقيقه في شموليته وعلى مختلف مستوياته كالحريات والحقوق والمساواة، واقتصاد السوق والمجتمع المدني وحرية الصحافة، ودولة القانون والمؤسسات، واستقلال القضاء، والشفافية المالية، والنزاهة في التسيير، وتداول السلطة والمشاركة السياسية، وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاکم الاستثنائية، وترسيخ المواطنة، وتحديد علاقة الدول بالمجتمع والقبيلة، وتفصيل دور المرأة واحترام حقوق الأقليات وهيكلية الاقتصادية والإدارة.... إلخ، وهي أمر كلها لا يمكن فرضها من الخارج، بل تفرضها الظروف الداخلية للمجتمع ومستوى نموه الاقتصادي والثقافي ووعيه الاجتماعي والسياسي وغير ذلك من العوامل الداخلية التي تجعل المجتمع مهيا للتحوّل الديمقراطي،

وبناء على ذلك وفي غياب مثل هذه الظروف وعدم وجود نظرة متكاملة للتحوّل الديمقراطي، ذات رؤية شاملة تخص الواقع السياسي والاجتماعي الإفريقي تبقى العملية الديمقراطية في إفريقيا تراوح مكانها.

45 حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 29.

46 هيثم محمود الأشقر (مرجع سابق).

47 عبد العظيم محمود حنفي: عودة الانقلابات العسكرية إلى إفريقيا. متحصل عليه من <http://www.assabeel.Net>

48 حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 21.